الى الامكان الذاتي فتامل وقد يغير الرد عليه بطريق آخر وهو ان يقال ان
اريد جواز الفعل في الازل امكانه الذاتي فنحن نختار انه جايز فيه قوله لان كان
له قصد يلزم ان يكون الشيء الازلي حادثا قلنا لا نم ذلك وانما يلزم لو
كان الفعل موجودا في الازل وليس كذلك بل له امكان فيه ولا يلزم من ازلية
الامكان ازلية الوجود وامكانه ازليته وان اريد امكانه الوقوعي نختار
انه غير جايز قوله يلزم الانقلاب قلنا لا نم وانما يلزم ان لم يكن ممكنا بالذات وهو
ممنوع وجوابه اي جواب هذا الدليل الدال على كون الواجب موجبا بالذات على وجه المعارضة
ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل على ذلك المط الذي ادعيتموه ولكن
عندنا ما ينافيه وذلك لانه لو كان الواجب موجبا بالذات يلزم احد الامرين
الممتنعين وهو اما كون الواجب معلولا لغيره او كونه جايز العدم
وكل واحد منهما اي من الامرين المذكورين بط وبطلان الازم يدل
على بطلان الملزوم وانما قلنا ذلك اي كون الواجب موجبا بالذات يوجب
احد الامرين الممتنعين لانه لو كان الواجب موجبا بالذات فلا بد وان
يكون له فعل يصدر عنه اولا فيكون معلولا له الاول موجودا معه لان ذلك
المعلول لا يخ اما ان يتوقف على امر آخر غيره اولا فان كان الاول يلزم ان
يكون المعلول الاول هو ذلك الامر الآخر لما فرضناه اياه فيلزم خلاف التقدير
وان كان الثاني يجب ان يكون ذلك موجودا معه والا يلزم الترجيح بلا مرجح

وذكر على الموجب

وذكر على الموجب مستحيل بخلاف الفاعل المختار واذا وجد المعلول الاول هو فلا يخ من
ان يكون معلوله الاول جايز العدم او لم يكن كذلك فان لم يكن جايز العدم
يلزم ان يكون واجبا لانه ما لا يمكن عدمه يجب وجوده البتة فح يلزم ان يكون
ذلك الواجب الذي هو المعلول الاول معلولا لغيره وذلك هو الواجب الذي فرض موجبا
بالذات وهذا هو احد الامرين البطلين والا كان ذلك المعلول الاول جايز العدم
كان الواجب ايضا جايز العدم بيان الملازمة ان معلوله لو جاز العدم وكلما
كان المعلول جايز العدم كان علة الموجبة ايضا كذلك لان المعلول لازم لها
اي للعلة الموجبة اياه وجواز عدم اللازم يوجب جواز عدم الملزوم فيلزم
ان الواجب يكون كما هو جايز العدم خلف اذ هو ايضا من احد الامرين
الممتنعين فيلزم ان لا يكون الواجب موجبا بالذات فيكون فاعلا بالاختيار وهو ما
ينافي مطلوبكم قلت وفي هذه المعارضة نظر وهو ان يقال ان جواز العدم
يجوز ان يراد منه معنيان احدهما ان يكون الشيء بحيث يصح طريان العدم عليه
بالنظر الى مجرد ذاته وان لم يصح ذلك بالنظر الى علة الموجبة بناء على كونها
ضرورة الوجود في الخارج كما في العقل الاول بالنسبة الى الواجب عندهم فان
العقل الاول لا يقتضي وجوده بالنظر الى ذاته فيكون عدمه جايزا بالنظر اليها
وان لم يجز ذلك بالنظر الى وجود واجب الوجود والثاني ان يصح طريان العدم عليه وقوعا
بان لم يكن علة الموجبة اياه ضروريا وبهذا اذا عرفت هذا فنقول ان اردتم بجواز العدم معنى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)